بسم الله الرحمن الرحيم

النظام السعودي يدعو لإضفاء الشرعية على النظام السوري ونسيان جرائمه

استقبل وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان نظيره السوري فيصل المقداد يوم ٢٠٢٣/٤/١٢ في جدة. وقالت الخارجية السعودية حسب ما نقلته الوكالة السعودية للأنباء أن الوزيرين ناقشا "الخطوات اللازمة لتحقيق تسوية سياسية شاملة للأزمة السورية تنهي كافة تداعياتها وتحقق المصالحة الوطنية وتساهم في عودة سوريا إلى محيطها العربي واستئناف دورها الطبيعي في الوطن العربي". وبذلك سيتعاون النظام السعودي مع قرينه النظام السوري على محاربة المسلمين الثائرين لجعلهم يقبلون بالطاغية وظلمه والخنوع له ولجلاوزته المجرمين. علما أن النظام السعودي له تاريخ أسود مع الثورة السورية فقد تآمر عليها أول مرة ومنع الفصائل التي ارتبطت به من إسقاط النظام وأجبرها على ترك الغوطة والرحيل إلى إدلب.

وقد دعا مجلس التعاون الخليجي الذي تهيمن عليه السعودية يوم ٢٠٢٣/٤/١١ إلى اجتماع لبحث عودة النظام السوري الإجرامي إلى الجامعة العربية. فقال المتحدث باسم الخارجية القطري ماجد الأنصاري: "إن هناك تطورات كثيرة فيما يتعلق بالوضع في سوريا، وفي وجهات النظر العربية تجاه عودتها إلى جامعة الدول العربية". وفي تاريخ سابق ذكرت وكالة رويترز أن وزير خارجية السعودية فيصل بن فرحان سيتوجه إلى دمشق في الأسابيع القادمة، لتقديم دعوة رسمية إلى بشار أسد من أجل حضور القمة العربية التي ستنعقد في السعودية الشهر المقبل، يوم ٢٠٢٣/٥/١٩.

وقد اتفق النظامان السعودي والسوري على فتح سفارتيهما بعد تجميد العلاقات الدبلوماسية نحو ١٠ سنوات، وذلك لخداع الناس الثائرين ضد الطاغية بشار أسد لجعلهم يرتبطون به ويقعون تحت تأثيره بمد بعض الفصائل المسلحة الرخيصة بالمال المسموم كما حصل بالفعل.

وكل ذلك لا يمكن أن يتم إلا بموافقة أمريكا التي تظهر كأنها ضد النظام السوري، إذ إن الموالين لها يسعون لإضفاء الشرعية على بشار أسد ونظامه، وكذلك عملاء بريطانيا كالإمارات والبحرين وقطر يسعون هذا السعي السيئ. وبذلك يقرون ضمنيا جميع المجازر التي ارتكبها النظام حيث قتل وجرح وعذب وشرد الملايين من أهل سوريا المسلمين ودمر بيوتهم ومستشفياتهم ومدارسهم وأفرانهم فوق رؤوسهم واستعمل ضدهم الأسلحة الكيماوية. إذ إنهم لا يريدون تغيرا لأي نظام في المنطقة وخاصة إذا كانت الثورة تحمل طابعا إسلاميا ومشروعها إسلامي ينادي لإقامة الخلافة. فذلك يعتبرونه العدو الحقيقي لهم ولأسيادهم. لأنهم يرفضون تطبيق الإسلام في بلادهم ويسعون لإزالة بقايا الأحكام الشرعية الموجودة في الدولة وينشرون الفحش والفساد في بلادهم تحت مسمى الفن والسياحة والترفيه أو تحت مسمى الحرية وحقوق الإنسان.

النظام السعودي يتجه للاقرار بشرعية انقلاب الحوثي رسميا في اليمن

قال السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر يوم ٢٠٢٣/٤/١٠ "إن الزيارة التي قام بها إلى صنعاء للقاء مسؤولين حوثيين هدفها تثبيت الهدنة وبحث سبل الدفع باتجاه حل سياسي شامل ومستدام

في اليمن". ويظهر أن السعودية تسعى لإضفاء الشرعية على الحوثيين وتفرض على الحكومة اليمنية أن تشركهم في الحكم لتبقيهم قوة سياسية وعسكرية على غرار حزب إيران في لبنان ليتحكم في النظام لحساب أمريكا. ويأتي هذا بعد حصول الاتفاق السعودي الإيراني الشهر الماضي، حيث كانت السعودية وإيران تلعبان دورين لحساب أمريكا في المنطقة يظهران فيهما التنافر للتغطية على حقيقة أدوارهما. إذ قامت السعودية بقيادة تحالف عربي للتدخل في اليمن عام ٢٠١٥ وكانت تظهر أنها ضد الحوثيين، ولكن في الحقيقة كانت تعمل على حمايتهم حيث حالت دون سقوطهم وهزيمتهم. إذ إن أمريكا بواسطة عميلها مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر خدعت الرئيس اليمني هادي وجعلت الحوثيين يسيطرون على العاصمة صنعاء ومناطق أخرى، فقامت السعودية بأوامر أمريكية للتدخل لتحول دون مقاومة أهل اليمن لهم وقد ظهر عجز الحوثيين عن إدارة كل البلاد، وظهرت السعودية كأنها هي التي ستحرر اليمن منهم وقد عملت على تركيزهم في الخفاء.

الجيش السوداني: البلاد تمر بمنعطف خطير بعد انتشار قوات الدعم السريع

أعلن الجيش السوداني في بيان صدر يوم ٢٠٢٣/٤/١٣ أن البلاد تمر في منعطف خطير بعد انتشار قوات الدعم السريع في الخرطوم ومدن رئيسية أخرى. فقال البيان: "إنه يقع على القوات المسلحة دستورا وقانونا حفظ وصون أمن وسلامة البلاد، يعاونها في ذلك أجهزة الدولة المختلفة. وإن هذه القوانين نظمت كيفية تقديم هذا العون وبناء على ذلك وجب علينا أن ندق ناقوس الخطر بأن بلادنا تمر بمنعطف تاريخي وخطير وتزداد مخاطره بقيام قيادة الدعم السريع بحشد القوات داخل العاصمة وبعض المدن. وإن هذه التحركات تمت دون موافقة قيادة القوات المسلحة أو مجرد التنسيق معها مما أثار الهلع والخوف في أوساط المواطنين وفاقم من المخاطر الأمنية وزاد من التوتر بين القوات النظامية" وأضاف البيان: "لم تنقطع محاولات القوات المسلحة إيجاد الحلول السلمية لهذه التجاوزات وذلك حفاظا على الطمأنينة العامة وعدم الرغبة في نشوب صراح مسلح يقضي على الأخضر واليابس" وحذر من أن هذه "التحركات تخالف مهام ونظام عمل قوات الدعم السريع وفيه تجاوز واضح للقانون واستمرارها سيؤدي حتما إلى المزيد من الانقسامات والتوترات التي ربما تقود إلى انفراط عقد البلاد" (وكالة سونا السودانية ٢٠٢٣/٤/١٣)

يظهر أن هذا الأمر يدخل ضمن اللعبة بين قيادتي الجيش وقيادة الدعم السريع التابعتين لأمريكا، إذ اصطُنع صراع بينهما للحيلولة دون تسليم السلطة للقوى السياسية وخاصة قوى الحرية والتغيير التابعة لبريطانيا. وقد أعلن الشهر الماضي عن تأجيل توقيع الاتفاق السياسي النهائي بين الجيش والدعم السريع والقوى السياسية مرتين. ومن ثم لم يحدد موعد آخر في "انتظار فراغ اللجان الفنية المكونة من القوات المسلحة والدعم السريع والتي تعمل بجد على إكمال تفاصيل جداول المراحل الأربع لعملية الإصلاح والدمج والتحديث ليكون الاتفاق السياسي النهائي جاهزا للتوقيع في أقرب فرصة" كما أعلنت المعارضة في بيان لها يوم الإعلان عن التأجيل الثاني يوم ٢٠٢٣/٤/٦. فليس من السهل بل من الغباء أن يقال إن الجيش سيسلم قيادته وحكم البلاد لقوى سياسية تخالفه في التبعية السياسية، وهو يرى نفسه أنه مسنود من المستعمر الأكبر أمريكا. وهكذا تبقى البلاد في دوامة الصراع بين القوى الاستعمارية

بواسطة أدواتها المحلية من العملاء الرخيصين سواء في الجيش أو في الساحة السياسية إلى أن يكرمها الله برجال مخلصين يقودونها إلى بر الأمان.

أمريكا تهاجم فرنسا لمحاولتها الاستقلال عن سياسة أمريكا

شنت وسائل إعلام أمريكية حملة على فرنسا لاتخاذها مواقف مستقلة عن أمريكا قائدة الغرب، خاصة بعد زيارة رئيسها ماكرون للصين وتصريحاته حول تايوان. فنقلت "يورو نيوز" يوم ٢٠٢٣/٤/١٠ عن صحيفة نيويورك تايمز قولها "إن زيارة ماكرون تقوض الجهود الأمريكية الرامية لاحتواء نفوذ النظام الاستبدادي بقيادة الرئيس الصيني شي جين بينغ" ونقلت عن صحيفة وول ستريت جورنال في افتتاحية لهيئة تحريرها موقف الرئيس الفرنسي من تايوان بأنه فاشل. حتى إن الرئيس الأمريكي السابق ترامب دخل على الخط وهاجم الرئيس الفرنسي قائلا: "إن ماكرون وهو صديق، يتذلل للصين". وتعمل فرنسا على قيادة الاتحاد الأوروبي والاستقلال عن سياسة أمريكا. وقد أشار المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي إلى ذلك قائلا: "إن الفرنسيين هم فعلا بصدد الانخراط بشكل أكبر في منطقة المحيطين الهندي والهادئ".

وقد رد الرئيس الفرنسي ماكرون خلال زيارته لهولندا يوم ٢٠٢٣/٤/١٣ على تلك التصريحات يدافع عن موقفه ويرفض التبعية لأمريكا قائلا: "أن تكون حليفا لا يعني أن تكون تابعا، ولا يعني أنه لم يعد من حقك أن يكون لك تفكيرك الخاص" وقال "ولا يعني أننا سنتبع أشخاصا هم الأكثر تشددا في بلد هو حليفنا". وقد صرح ماكرون أثناء زيارته للصين: "أن على الاتحاد الأوروبي ألا يكون تابعا لواشنطن أو بكين في قضية تايوان" وقال: "إن موقف فرنسا والأوروبيين هو نفسه بالنسبة لتايوان: نحن مع الوضع القائم، وإن هذه السياسة ثابتة ولم تتغير". علما أن أمريكا تعترف بالوضع القائم لتايوان، وإن كانت تعمل على الإخلال بالاتفاقية المتعلقة بذلك مع الصين عام ١٩٧٩ واعترافها بالصين الواحدة. ولكنها تريد أن يسير قادة أوروبا في ذيلها ولا يخرجوا من تحت عباءتها أو يتمردوا على هيمنتها، وأن يتبعوها خطوة خطوة في التعامل مع الصين ومع غيرها. وقد ورطتهم في حرب أوكرانيا لتبعدهم عن روسيا والاستقواء بها اقتصاديا وتأمين الطاقة الرخيصة منها.

يجب على السياسيين الواعين العاملين لإقامة الخلافة أن يراقبوا الأوضاع الدولية ويلاحظوا التناقضات في المواقف بين الحلفاء في الغرب، والعمل على الاستفادة من ذلك ليتمكنوا من دفع شرهم عن أمتهم وليتمكنوا من إقامة دولتهم دول الخير والهدى.